

## منصور يلتقي لجنة اهالي المخطوفين : الحكومة مسؤولة ومقصرة ورئيسها يغطي الوضع الشاذ



(عباس سلمان)

اللجنة في منزل البير منصور .

اللبنانية تتحمل مسؤوليتها مباشرة الحكومة ورئيسها ، والثاني يتعلق بالمخطوفين وهو ايضا مسؤولة غير مباشرة على الحكومة يفصح تقصيرها في بسط سيادة الدولة على جميع الاراضي غير المحتلة على الاقل ومسؤولية الاستمرار في هذا الوضع الشاذ .

اضاف : ويتحمل هذه المسؤولية رئيس الحكومة لانه يعطي التغطية الرسمية لاستمرار هذا الوضع الشاذ ، ولانه يكفي بان تكون الدولة موجودة فقط على كورنيش المزرعة علما انها حتى على كورنيش المزرعة موجودة على ناس وناس ، وقضية المخطوفين هي وصمة عار في جبين الحكم والنظام اللبناني كنظام ، وقد تكون بداية لاعادة تدهور الاوضاع ، فيجب تداركها بأسرع وقت ، واطلاق المخطوفين لان الاستمرار في خطفهم يذكي النار الطائفية ويهدد باعادة اشعال الحرب الاهلية انطلاقا منها .

وختم منصور قائلا : ونامل ان يعطي تحرك السيدات نتيجة لانها مطالب لا يستطيع احد تجاوزها ، بل التجاوب معها .

من جهة : ثانية دعت لجنة امهات المخطوفين والمعتقلين الاهالي الى المشاركة في المسيرة السلمية لابناء عاليه والشوف التي دعا اليها المكتب الدائم للمجلس الدرزي للبحوث والانماء والتي ستنتقل في التاسعة صباح اليوم من امام دار الطائفة الدرزية باتجاه القصر الحكومي لتقديم مذكرة الى الرئيس شفيق الوزان .

زارت لجنة المتابعة النسائية لاهالي المعتقلين والمفقودين والمخطوفين ، في التاسعة والنصف صباح امس ، النائب الدكتور البير منصور ، في منزله ، في اطار تحركها من اجل الافراج عن المعتقلين لدى الجيش اللبناني ، والكشف عن مصير المفقودين والمخطوفين من قبل القوات اللبنانية .

عرضت اللجنة للنائب منصور تفاصيل ومراحل تحركها ، وطلبت اليه دعم الوثيقة التي سبوجهها النائب زاهر الخطيب بشأن هذه القضية .

رد منصور بانه ، يتابع القضية مع رئيس الجمهورية وبقية المسؤولين وقال : ان واجبي الوطني يقتضي ذلك ، وان تحركي ( عضوات اللجنة ) هو تحرك شرعي ومحق ، وعلى جميع المسؤولين السعي والعمل لحل هذه المسألة .

ووعد منصور اللجنة ، بتدبير لقاء لها مع رئيس الجمهورية في قصر بعبدا ، لكي تعرض عليه القضية وتطالبه بايجاد حل لهذه المشكلة الانسانية .

بعد اللقاء ادلى النائب منصور بتصريح قال فيه : ان المطالب التي تعرضها امهات واخوات المخطوفين والموقوفين تنقسم الى شقين ، الاول يتعلق بالموقوفين ويضع مسؤولية مباشرة على الحكومة لجهة تطبيق القوانين ووجوب احالة الموقوفين ، على القضاء خلال ٢٤ ساعة من توقيفهم ، وعدم الاحالة المستمر انتهاك مفصوح لحقوق المواطنين اللبنانيين ، وهو برايا وصمة عار في جبين الديمقراطية